

## تقرير الأمين العام عن بوروندي

### أولا - مقدمة

١ - رحّب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/30)، بالتقدم الذي تم إحرازه في العملية السلمية في بوروندي، وطلب إليّ أن أشرع، في أقرب وقت أراه مناسباً، في تنفيذ الأعمال التحضيرية وعمليات التقييم الملائمة للطريقة التي يمكن أن تتبعها الأمم المتحدة لتقديم أكفأ مستويات الدعم بغرض تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي المبرم في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

٢ - وبناء على ذلك، فقد أوفدت إلى بوروندي في المدة من ١٦ إلى ٢٧ شباط/فبراير بعثة تقييم متعددة التخصصات، ترأسها بهروز صدري، نائب ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وضمت ممثلين لإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزي، ومكتب منسق شؤون الأمن. وعملت البعثة بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة على أرض الواقع، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والدوائر الدبلوماسية والإنسانية. وأوفد الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية فريقاً إلى بوروندي للعمل مع بعثة التقييم في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما في مجال إصلاح قطاع الأمن. كما أوفدت حكومة اليابان فريقاً إلى بوروندي ليستعرض مع بعثة التقييم المجالات التي يمكن فيها للأمم المتحدة واليابان أن تتعاونوا على تحقيق السلام في البلد.

٣ - وعملت بعثة التقييم بتعاون وثيق مع ممثلي الخاص لبوروندي، برهانو دينكا، وزملاء آخرين بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي، محمّدو باه، وقائد قوة البعثة الأفريقية في بوروندي، اللواء سيفو بيندا (جنوب أفريقيا)، ومع زملاء آخرين من الاتحاد الأفريقي والبعثة الأفريقية في بوروندي. وكان من بين من التقت



بهم البعثة، رئيس الحكومة الانتقالية، دوميتين إندايزي، ونائبه ألفونس - ماري كاديچ. ومع وزراء الحكم الرشيد؛ والدفاع؛ والعلاقات الخارجية والتعاون؛ والداخلية؛ والأمن العام؛ والإعادة إلى الوطن؛ وإعادة الإدماج؛ وإعادة التوطين؛ وحقوق الإنسان والإصلاحات المؤسسية والعلاقات مع البرلمان؛ والعدل؛ فضلا عن رئيسي مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية؛ وهيئة الأركان العسكرية المشتركة المتكاملة المعينة حديثا. كما التقت البعثة بقيادة الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا، ورؤساء الأحزاب المسلحة والحركات السياسية، وقيادات الأحزاب السياسية الأخرى والمجتمع المدني.

## ثانيا - النتائج التي توصلت إليها البعثة

### ألف - الوضع السياسي

٤ - يمثل اتفاق أروشا الأساس للعملية الانتقالية في بوروندي، ويعكس عددا من البروتوكولات الموسعة التي تتصدى للأسباب الجذرية للصراع. ففي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وبعد مفاوضات مكثفة بين الأطراف، قامت حكومة بوروندي وأغلبية الأحزاب السياسية لهوتو وتوتسي، بتوقيع الاتفاق، مع تحفظات من جانب البعض، ومن دون الاتفاق على وقف إطلاق النار مع بعض الجماعات المسلحة.

٥ - وكما لوحظ في تقرير الماضي، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1146)، فإن معظم الأحزاب والحركات السياسية المسلحة قد انضمت الآن للعملية السلمية. وتم توقيع اتفاقات لوقف إطلاق النار من جانب الحكومة الانتقالية مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو إندايكنغوروكي) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (ألان موغابا رابونا) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ومع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (بيير انكورونزيزا) في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ووفقا لتلك الاتفاقات، انضم إلى الحكومة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (اندايكنغوروكي) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (موغابا رابونا)، بمنصب وزاري واحد لكل منهما، وأربعة مقاعد لكل منهما في الجمعية الوطنية.

٦ - بيد أن القتال استمر مع أكبر الجماعات المسلحة، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (انكورونزيزا). وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وبعد محادثات أخرى، وقعت الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (انكورونزيزا) إعلانا مشتركا بشأن تنفيذ اتفاق

وقف إطلاق النار المبرم في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وأجريت بعد ذلك مناقشات أخرى أسفرت عن توقيع بروتوكول لتقاسم السلطات السياسية والدفاعية والأمنية (بروتوكول بريتوريا) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتوقيع بروتوكول ثان في بريتوريا بشأن القضايا المتعلقة، واتفاق تقني بشأن القوات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وتندرج هذه الاتفاقات ضمن الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبناء على ذلك، تولى بيير انكورونيزا منصب وزير الدولة للحكم الرشيد والتفتيش الحكومي. كما تم شغل المناصب الوزارية الثلاثة الأخرى المخصصة لحركته. كما أسمت الجماعة الأشخاص الذين سوف يشغلون الـ ١٥ مقعدا في الجمعية الانتقالية.

٧ - ولا تزال قوات التحرير الوطنية (أغاثون رواسا) الحركة المسلحة الوحيدة الخارجة عن العملية السلمية فوفقا لبعض التقارير، فإن هذه الجماعة لا تزال ترفض اتفاق أروشا على اعتبار أنه صفقة لتقاسم السلطات بين الصفوة السياسية، وأنه لا يتصدى لحنة المحرومين من حقوق المواطنة، وبخاصة حق التصويت، ولا يدفع بهم إلى العملية، غير أن الحكومة الانتقالية تصرّ على أن تركز المفاوضات مع هذه الحركة على أساس عملية أروشا السلمية.

٨ - ويذكر أن ممثلي الخاص لبوروندي، سعيا منه إلى معالجة شواغل قوات التحرير الوطنية (رواسا)، قام بتنظيم اجتماعات بين ممثليها وبعض شخصيات التوتسي في نيروبي في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حيث جرت بينهم محادثات غير رسمية، أعقبها اجتماع، هو الأول من نوعه، بين الرئيس أنديازوي ووفد رفيع المستوى للحركة المسلحة، عُقد في هولندا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. غير أنه، بحجة استمرار أعمال القتال، فقد ألغت قوات التحرير الوطنية (رواسا) جميع الاجتماعات الأخرى مع الحكومة. وفي غضون ذلك، انقضى في ١٦ شباط/فبراير الموعد النهائي للانضمام إلى العملية، المفروض على قوات التحرير الوطنية (رواسا). بموجب المبادرة الإقليمية للسلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٩ - واستمر القتال بين قوات التحرير الوطنية (رواسا) وعناصر من القوات المسلحة البوروندية المشتركة/المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (انكورونيزا)، مع رفض الحكومة إنهاء الأعمال العسكرية ريثما توافق قوات التحرير الوطنية (رواسا) على التفاوض معها، ورفض الأخيرة ذلك، ريثما تُنهي الحكومة الأعمال العسكرية ضدها. وفي الوقت نفسه، يواصل أعضاء المجتمع الدولي تيسير المناقشات بين الأطراف المعنية، بغية إيجاد وسيلة مقبولة من الجانبين لإدخال قوات التحرير الوطنية (رواسا)

في العملية. وأفادت بعثة التقييم أن كلا الجانبين يبدوان على استعداد لبدء المناقشات بينهما إذا أمكن العثور على الإطار المناسب.

١٠ - وعلى الرغم من هذه المصاعب، رأت بعثة التقييم أنه قد أُحرز تقدم كبير في تحقيق عملية سلمية شاملة وجامعة لكل الأطراف، منذ تولي الحكومة الانتقالية زمام السلطة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويبدو أن الأطراف قد انتهت إلى أن استمرار العمليات العدائية المسلحة لن يمكنها من بلوغ أهدافها السياسية. غير أنه، مع إبداء الأطراف الإرادة السياسية اللازمة لمشايعة العملية السلمية حتى النهاية، فلا بد من بذل مزيد من الجهود لضمان الانفتاح السياسي الحقيقي، وتحقيق توافق الآراء، والتوعية العامة. ورحبت بعثة التقييم باجتماع ٢٣ شباط/فبراير الذي دعا إليه الرئيس مع الأحزاب السياسية لمناقشة العملية الانتخابية (انظر الفقرة ٥١). ولا بد من توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل الجماعات المسلحة الصغيرة نسبياً، التي أعربت عن شعورها بالإحباط لعدم إشراكها في المناقشات الجارية بين القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (انكورونزيزا) بشأن التخطيط لتزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني.

١١ - وفي الوقت نفسه أعرب عدد من الأحزاب السياسية التي التقت بها البعثة عن قلقها إزاء ما أسمته "احتكار" العملية السلمية من جانب جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي والاتحاد من أجل التقدم الوطني. ورأت أنها لا تتمتع بتكافؤ للفرص في القيام بأنشطتها السياسية، وأعربت عن قلقها إزاء القيود على حريتها في الرأي والتعبير، ولا بد من ملاحظة أن تمثيل المرأة ضعيف في الحكومة الانتقالية.

## باء - الوضع العسكري

١٢ - على الرغم من سريان وقف إطلاق النار عموماً، ومن توقف العمليات العسكرية الرئيسية في معظم أنحاء البلد، كما أشير آنفاً، تتواصل العمليات المشتركة التي تقوم بها القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (انكورونزيزا) ضد قوات التحرير الوطنية (رواسا). وتتواصل قوات التحرير الوطنية (رواسا)، مناوشة العاصمة من حول مقاطعة بوجمبورا الريفية. علماً بأن أعمال القتال، بما فيها الهجمات المتفرقة بمدافع الهاون، تجري غالباً في جنح الليل، بعدما انسحبت القوات المسلحة البوروندية من مواقعها. وتلقت بعثة التقييم تقارير تفيد بأن القتال الجاري، رغم كونه في الغالب متفرقاً وغير حاسم، فإنه يضر المدنيين ضرراً بالغاً، إذ يؤدي إلى تدمير القرى وتشريد السكان.

١٣ - ويقدر إجمالي عدد المتحاربين، باستثناء القوات المسلحة البوروندية، بحوالي ٣٥ ٠٠٠ على النحو التالي: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (انبانغوما) - ١٠ ٠٠٠؛ وحزب تحرير شعب الهوتو (كاراتاسي) - ١٠ ٠٠٠؛ وجبهة التحرير الوطنية: ١٠ ٠٠٠؛ والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (اندايكينغوروكي) - ٣٠ ٠٠٠؛ وحزب تحرير شعب الهوتو (موغابارابونا) - ١٠ ٠٠٠، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (انكورونزيزا) - ٢٥ ٠٠٠؛ وقوات التحرير الوطنية (رواسا) - ٣٠ ٠٠٠. ولا يزال يتعين التحقق من هذه الأرقام. وقد تلقت بعثة التقييم تقارير تفيد بوجود نساء وأطفال يعملون جنودا في صفوف الجماعات المسلحة، غير أن أعدادهم لم يتم تحديدها بعد. ويتجمع الآن المحاربون التابعون لجميع الجماعات المسلحة، باستثناء قوات التحرير الوطنية (رواسا)، في نحو ١١ موقعا (انظر الخريطة)، وتقدم لها الحكومة الأغذية وبعض الرعاية الطبية من خلال مجموعة من المانحين، ريثما تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٤ - ويقدر مجموع أفراد القوات المسلحة البوروندية بنحو ٤٥ ٠٠٠ موزعين على خمس مناطق عسكرية، تعمل على الأغلب ضد قوات التحرير الوطنية (رواسا) في مقاطعة بوجمورا الريفية وضد مجموعة من قطاعات الطرق في مقاطعة سيبيتوك. وفي حين تفيد التقارير بأن القوات المسلحة البوروندية تمتلك أسلحة ثقيلة، فإن الجماعات المسلحة لا توجد لديها في الغالب سوى أسلحة صغيرة، ومدافع هاون، وقنابل يدوية وألغام شديدة الانفجار.

١٥ - ولم تحدث اشتباكات عسكرية بين الجماعات الصغيرة نسبيا منذ توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار. غير أنه قد وقعت مناوشات في الأسابيع الأخيرة في أعقاب خلاف وقع بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) وبين عناصر تابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (انبانغوما) بشأن مناطق التجمع المخصصة لكل منهما في مقاطعة بوروري. وقد تم حل هذه المسألة من خلال وساطة اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار المنبثقة عن اتفاق أروشا (انظر الفقرة ٥٧).

## جيم - الوضع الأمني

١٦ - نتيجة للتطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها بوروندي في الآونة الأخيرة، تحسنت الحالة الأمنية كثيرا وعاد الهدوء إلى معظم المقاطعات. ويمثل ذلك تغيرا أساسيا قياسا على الحالة المتقلبة التي كانت قائمة حتى وقت قريب، حيث كانت الهجمات اليومية لا تزال هي القاعدة. ومع ذلك، وحسبما أشير إليه آنفا، فإن الأعمال القتالية المستمرة بين القوات المسلحة البوروندية/المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية

(إنكورونيزا) وقوات التحرير الوطنية (رواسا) في مقاطعة بوجومبورا الريفية تؤثر بشكل خطير في الأمن داخل تلك المناطق. ولهذا السبب، ما زالت العاصمة تخضع لحظر التجوال.

١٧ - وفي حين خفت حدة الأعمال القتالية عموماً، فإن الأعمال الإجرامية ما برحت تزداد فيما يبدو، ويساعد على ذلك آلاف الأسلحة المتداولة. فالهجمات والكمائن والمضايقات التي يتعرض لها الأفراد أو الجماعات على طول الطرق الرئيسية أصبحت شيئاً مألوفاً، لا سيما في مقاطعات سيبيتوك، وبوبانزا، وبوروري، فضلاً عن المناطق الواقعة على طول الحدود مع جمهورية تنزانيا المتحدة. وأشار أيضاً اللاجئون والمشردون داخلياً إلى وقوع حالات اغتصاب وعدم توافر الأمن عموماً خلال عملية العودة. وعلاوة على ذلك، فإنه يُزعم أن بعض عناصر القوات المسلحة البوروندية غير الخاضعين للسيطرة، ضالعون، في نشاط إجرامي، وشوهدت عناصر تنتمي إلى الأحزاب المسلحة، التي تعيد تجميع صفوفها داخل مناطق التجمع، تمارس مضايقات ضد المدنيين المحليين.

١٨ - وحكومة بوروندي، التي لديها ما يقدر قوامه بنحو ٧ ٠٠٠ من أفراد الأمن، بما في ذلك قوات الدرك، ليست في وضع يمكنها من أن تسيطر بفاعلية على هذا النشاط الإجرامي، الذي يرجع أساساً إلى انعدام هياكل القيادة والسيطرة الكافية، لا سيما على الصعيد المحلي، ويضعف من ذلك سوء تدريب الأفراد، وعدم كفاية الأموال والمعدات. وترى بعثة التقييم أن التوترات وانعدام الأمن من المحتمل أن يتصاعداً داخل بعض المناطق، في الوقت الذي تمضي فيه قداماً عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو إعادة الإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين والعملية الانتخابية خلال فترة التنفيذ القصيرة المتبقية في إطار جدول أروشا الزمني.

## دال - الوضع الإنساني

١٩ - أفضى الصراع الأهلي داخل بوروندي إلى تدفقات حاشدة من اللاجئين، وعدد كبير من المشردين داخلياً، واضطراب الكثير من جوانب الحياة اليومية. فقد سعى ما يزيد على ٧٧٠ ٠٠٠ بوروندياً إلى اللجوء داخل جمهورية تنزانيا المتحدة خلال فترة الثلاثين عاماً الماضية، منهم ٣٢٠ ٠٠٠ بوروندي يعيشون حالياً داخل مخيمات. وما برحت بوروندي تواجه أيضاً أعداداً كبيرة من المشردين داخلياً، حيث تشير أحدث التقديرات إلى وجود ٢٨١ ٠٠٠ من المشردين داخلياً داخل ٢٣٠ موقعا. وقد أثار نظام التعليم داخل المناطق الريفية. فهناك ما يزيد على ٦٥٠ ٠٠٠ طفل لا يتلقون التعليم، أما الخدمات الصحية فتقدمها أساساً المنظمات غير الحكومية الدولية عندما تسمح الظروف. ويحمل جميع أطراف الصراع المسؤولية عن العنف الموجه ضد المدنيين، في شكل الترحيل القسري، والقتل،

والاغتصاب، ضمن أعمال أخرى. وقد حدّ أيضا انعدام الأمن من إمكانية وصول المعونة الإنسانية إلى قطاعات كبيرة من البلد، وحرَم السكان من الحماية والمساعدة.

٢٠ - بيد أن هناك بعض التطورات الإيجابية التي تتجلى في التقدم المحرز في العملية السلمية. ورغم عدم توافر أرقام مفصلة حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تشير التقارير إلى أن أعدادا كبيرة من المشردين داخليا قد بدأوا العودة إلى مواطنهم الأصلية خلال الأشهر الأخيرة. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن نحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوسعهم العودة إلى بوروندي خلال السنوات الثلاث المقبلة، رهنا بتوافر الأمن على أرض الواقع. وخلال عام ٢٠٠٤، بوسع نحو ١٢٠ ٠٠٠ إلى ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ العودة بمساعدة من المفوضية. وقد عاد بالفعل ١٥ ٠٠٠ لاجئ بمساعدة المفوضية خلال أول شهرين من عام ٢٠٠٤. وتواصل لجنة ثلاثية مؤلفة من حكومتي بوروندي وتزانيا والمفوضية استعراض عملية الإعادة إلى الوطن، ووقعت في الآونة الأخيرة اتفاقا يمهد السبيل أمام عملية إعادة واسعة النطاق. ودعمًا لهذه العملية، تقوم المفوضية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بتعزيز وجودها داخل البلد، لا سيما خارج بوجومبورا.

٢١ - علما بأن إعادة المشردين داخليا واللاجئين وإعادة توطينهم سيمثل التحدي الإنساني الرئيسي خلال الأشهر المقبلة. وسوف يحتاج العائدون إلى تلقي المساعدة المادية الضرورية، بما في ذلك الملاحي الطارئة، لحين إعادة إرساء حياتهم. وسوف يحتاجون أيضا رصدًا وثيقًا ودعمًا لحمايتهم بغرض كفالة أن تتم إعادتهم وفقا للأعراف الدولية. وسوف تكون الإعادة الواسعة النطاق وإعادة إدماج المشردين داخليا واللاجئين والمقاتلين السابقين عبئا ثقيلا على قطاع الخدمات الاجتماعية الذي يعاني بالفعل من الضعف. وينبغي تقديم استثمارات مبكرة لتوسيع نطاق القدرة الاستيعابية. ولن يكون هناك غنى عن التنسيق الوثيق. وكخطوة أولى، تجتمع بانتظام خلية لإعادة الإدماج، مؤلفة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، بغرض كفالة اتباع نهج شامل في "المبادرة التآزرية الرباعية الجوانب" (الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل والتعمير) لمواجهة هذا التحدي. ويتعين إيلاء الأولوية إلى حل مسألة ملكية الأراضي بطريقة سلمية وشفافة. وقد يفضي الإخفاق في معالجة هذه المسألة إلى عقبة إضافية أمام عودة اللاجئين والمشردين داخليا، وإذكاء التوتر الجاري الذي قد يزعزع استقرار العملية الانتقالية.

٢٢ - وسوف تستلزم أيضا عملية إعادة توفير موارد رزق مستدامة تحولا في اهتمام المجتمع الدولي، الذي انصب أساسا على المساعدة الإنسانية والتدخلات في حالات الطوارئ على

مدار السنوات الماضية. وفي حين أن الاحتياجات الطارئة سوف تستمر في الظهور بسبب الحالة الهشة التي يعيشها السكان، فإن برامج الإصلاح ستحتاج إلى اهتمام متزايد.

## هاء - الوضع الاقتصادي

٢٣ - إن بوروندي بلد متخلف صناعيا، ولديه موارد طبيعية ضئيلة، ويعيش أكثر من ٩٠ في المائة من سكانه داخل المناطق الريفية ويتعيشون على زراعة الكفاف. وأفضت الزيادة غير المسبوقة في السكان من ٢,٨ مليون نسمة عام ١٩٥٩ إلى ٦,٩ مليون نسمة الآن، إلى زيادة الطلب على الأراضي، وهو ما يشكل إضافة إلى التوترات الاجتماعية. وحسبما أعلنته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، لا يتاح لكل أسرة سوى ٠,٨ هكتار من الأراضي.

٢٤ - وزادت سنوات الحرب أيضا من سوء الحالة الاقتصادية داخل بوروندي. فحسب تقديرات البنك الدولي، انكمش الاقتصاد بما يزيد على ٢٥ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلد بمقدار النصف، من ١,٢ بليون عام ١٩٩١ إلى ٠,٦٩ بليون عام ٢٠٠١. ويمثل الدين الخارجي ٢٠٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل ٩٩ في المائة من العائد الإجمالي المكتسب. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ١١٠ دولارا، وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي يبلغ ٤٩٠ دولارا. وعلاوة على ذلك، فقد الفرنك البوروندي حوالي ٣٠ في المائة من قيمته منذ عام ٢٠٠١.

٢٥ - وتعتمد حصائل صادرات بوروندي كلها تقريبا على البن والشاي؛ حيث تسبب هبوط أسعار البن وانخفاض الإنتاجية في انخفاض حصائل الصادرات من ٦٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣. ثم أن الجفاف الذي شهده عام ٢٠٠٣ قد أثر سلبا فيما يبدو على إنتاج البن، رغم حدوث تحسن ملحوظ في إنتاج الشاي. وحجم القطاع الصناعي ضئيل وهو مركز على عمليات التجهيز الزراعية. وفي حين أن هناك بعض الاحتياطات المعدنية الضئيلة القابلة للاستغلال، فإن انعدام الأمن قد حال دون استدامة أنشطة الاستغلال. ومن شأن حدوث تحسن في المناخ الأمني إتاحة الفرصة أمام حدوث ما تمس إليه الحاجة من تعزيز وتنويع في قطاع الصادرات.

٢٦ - وما برحت طبيعة الاقتصاد البوروندي تشكل عاملا في الأعمال القتالية، وهو ما يمكن اعتباره ببساطة منافسة بين الذين يملكون والذين لا يملكون في لعبة لن يُجنى من ورائها شيء. وقد شدد كثير ممن التقت بهم بعثة التقييم على أن توسيع نطاق الفرص الاقتصادية والاجتماعية بشكل منصف أمر لا غنى عنه لاستدامة السلام داخل بوروندي، بقدر أكبر

حتى من حالة ما بعد انتهاء الصراعات في بلدان أخرى. وفي حين أن اتفاق أروشا يعترف بالحاجة إلى معالجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصرفة، بما في ذلك ملكية الأراضي، وأنه قد أنشئت مؤسسات لمعالجة هذه القضايا، لم يُحرز فيما يبدو سوى تقدم فعلي ضئيل.

## واو - حقوق الإنسان

٢٧ - منذ صدور التقرير الأخير الذي قدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/58/448، المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، لم يحدث سوى تحسن طفيف في حالة حقوق الإنسان داخل البلد. وقد كانت حالة حقوق الإنسان تتسم في الماضي بانتشار الاغتيالات السياسية، ثم قتل المدنيين، التي تتصاعد في بعض الأحيان في شكل أعمال إبادة جماعية ونزوح جماعي. وقد انخفضت عمليات إعدام المدنيين دون محاكمة إلا أن التعذيب والاحتجاز غير القانوني والاحتجاز التعسفي ما زال مستمرا. والسكان المدنيون، ولا سيما المسنون والنساء والأطفال، هم الضحايا الرئيسيون لأعمال العنف، الذي يُرتكب دون عقاب.

٢٨ - وقد أُبلغت بعثة التقييم، خلال اجتماعاتها مع مسؤولي المجتمع المدني والحكومة، أن حالات الاغتصاب، بما فيها الاغتصاب الجماعي، للنساء والفتيات والصبية، آخذة في التزايد، وأن العصابات الإجرامية قد قتلت أفرادا متهمين بالسحر، منهم ٢٠ فردا في مقاطعة رويغي وحدها. وما زال عجز الجهاز القضائي عن التصرف في الوقت المناسب وبلا تحيز مسألة تثير قلقا عميقا.

٢٩ - وما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحتفظ بمكتب في بوروندي منذ عام ١٩٩٤. وقد أجرى ذلك المكتب عمليات رصد وتحقيق بشأن حقوق الإنسان، ويقوم بتشجيع حقوق الإنسان من خلال شبكات المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، كما يدعم أنشطة بناء القدرات، لا سيما في مجالي سيادة القانون والقطاعات القضائية. بيد أن ما يقوم به من عمل قد أعيق نتيجة لنقص الأموال، كما خُفض عدد موظفي حقوق الإنسان الدوليين من ٢٣ موظفا عام ١٩٩٩ إلى ٣ موظفين في الوقت الراهن.

## زاي - الوضع فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق أروشا

٣٠ - أعاق إلى حد كبير تأخر إبرام اتفاقات وقف إطلاق النار تنفيذ اتفاق أروشا والإصلاحات المتوخاة فيه في الوقت المطلوب. ومنذ إدماج الجماعات المسلحة في الحكومة الانتقالية، ازداد عموما التعاون في علاقة العمل بين الأطراف، ويشهد العمل في بروتوكولات أروشا تقدما أسرع. ومع ذلك، فإن نهاية الفترة الانتقالية في ٣١ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لم يبق عليها سوى ثمانية أشهر. ولم تُنجز بعد العمليات الحيوية المقرر إجراؤها على مدار الفترة الانتقالية الممتدة ثلاث سنوات، لا سيما بالنسبة إلى إصلاح القطاع الأمني، وإصلاح الجهاز القضائي، واعتماد الصكوك القانونية، وتنظيم الانتخابات.

## ١ - وضع حد للإفلات من العقاب

٣١ - يدعو اتفاق أروشا إلى اتخاذ عدد من التدابير لمكافحة الإبادة الجماعية والاستبعاد، وتعزيز المصالحة الوطنية التي تشكل المبادئ الأساسية للعملية السلمية. وتتضمن هذه التدابير تشكيل: (أ) مرصد وطني لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والقضاء عليها؛ (ب) لجنة قضائية دولية للتحقيق في أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، منذ فترة الاستقلال عام ١٩٦٢ ولغاية تاريخ توقيع الاتفاق عام ٢٠٠٠، التي قد تتضمن توصياتها إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة ومعاينة من تجدهم اللجنة مسؤولين؛ (ج) لجنة وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة ومعالجة المطالبات الناجمة عن الصراع البوروندي من عام ١٩٦٢ ولغاية عام ٢٠٠٠؛ و (د) إنفاذ التشريعات المناهضة للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، إضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٢ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، طلب رئيس مجلس الأمن (انظر S/2004/72) إليّ أن أوفد إلى بوروندي بعثة تقييم للنظر في مدى استصواب ومدى إمكانية إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق. وفي حين تتابع الأمم المتحدة هذه المسألة، في ما خلا قانون مكافحة الإبادة الجماعية المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فإن تدابير مكافحة الإبادة التي دعا إليها اتفاق أروشا والتي جرى تطبيقها قليلة جدا، واعتمدت الجمعية الانتقالية التشريع الضروري لتشكيل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وأحالته إلى مجلس الشيوخ في حزيران/يونيه من العام نفسه لكي ينظر فيه. بيد أن التشريع لا يزال قيد النقاش. ويتوقع اعتماد القانون مع نهاية الدورة البرلمانية الحالية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٣٣ - وفي نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٣، اعتمد كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ قانون التصديق على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بعد نقاش حاد حول المادة ١٢٤ من نظام روما الأساسي التي تجيز للدول المنضمة إلى النظام الأساسي أن تمنع المحكمة من النظر في جرائم الحرب التي ارتكبتها قواتها المسلحة خلال فترة سبع سنوات، بعد نفاذ النظام الأساسي بالنسبة للدولة المعنية. وأحيل القانون إلى الرئيس في آب/أغسطس ٢٠٠٣، غير أنه لم يتم إعلانه بعد وما زال باب النقاش حول المادة ١٢٤

مفتوحا. ووفقا لنظام روما الأساسي فإنه لا يمكن تمديد الولاية القضائية المؤقتة للمحكمة لتشمل الجرائم المرتكبة قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٣٤ - علما بأن اللجنة التي دعا اتفاق أروشا إلى تشكيلها لاستعراض الأحوال في السجون ومعاملة السجناء، وتدريب المراقبين وظروف عملهم ووجود أي سجناء سياسيين وإطلاق سراحهم، قد أنهت عملها في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي حين أن الأمم المتحدة قد دعت الحكومة الانتقالية مرارا لحل هذه المسألة، فقد أُبلغت بعثة التقييم بأن الحكومة غير راضية عن تقرير اللجنة ولذا فهي تناقش نُهجاً بديلة لمعالجة المسائل.

٣٥ - وشدد الكثير من المتحدثين إلى بعثة التقييم على أن السلام والمصالحة المستدامين في بوروندي يستلزمان تحركا حكوميا أنشط ضمنا لتمتع الجميع بحقوق الإنسان. وقد أعربوا عن شكوكهم حيال مستوى التزام الحكومة الانتقالية بمكافحة الإفلات من العقاب. وأشاروا في هذا الصدد إلى اعتماد قانون في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بمنح القادة السياسيين العائدين من المنفى حصانة مؤقتة، وإلى الاتفاق بموجب بروتوكول بريتوريا المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على منح حصانة مؤقتة لجميع القادة والمحاربين في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (انكورونزيزا) وقوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية.

## ٢ - إصلاح الجهاز القضائي والإصلاحات

٣٦ - بغية تحسين ممارسة حكم القانون في بوروندي ممارسة متوازنة وعادلة، يدعو اتفاق أروشا إلى إصلاحات في الجهاز القضائي. وما زالت أوجه الإجحاف على مستوى الأصول العرقية للقضاة والعاملين في الجهاز القضائي مسألة حساسة. كذلك، تعاني النساء والفتيات من التمييز في الأمور القانونية، كما هو الحال فيما يتعلق مثلا بقانون الأسرة والميراث. وشكلت الحكومة الانتقالية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وفقا للاتفاق، لجنة الإصلاح القضائي والإداري التي تستعرض حاليا مدى مطابقة التشريعات الحالية لبروتوكولات أروشا.

٣٧ - ويوجد في بوروندي حوالي ٦٠ محاميا من محامي الدفاع أغلبهم في بوجومبورا، وهم عاجزون عن خدمة المنطقة البعيدة بسبب نقص الموارد. وفي حين تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي لـ "محامين بلا حدود" بعض المساعدة في هذه المنطقة، فلا يزال الافتقار إلى وسائل النقل ونظم الاتصال ونقص الموظفين وعدم كفاية المخصصات المالية تمثل مشكلة خطيرة لإقامة العدل في بوروندي. وقد أبلغ وزير العدل

والمدعي العام بعثة التقييم بحاجة القضاة والعاملين في الجهاز القضائي إلى تدريب وتعليم مستمرين.

٣٨ - وفي حين أن واجب القضاة يحتم عليهم معاينة السجون ومحتجزات الشرطة والتحقق من وضع المحتجزين، لا سيما في حالات الاحتجاز التعسفي أو انتهاكات الإجراءات الإدارية، فإن هذه المعايير لا تحصل بانتظام ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى الافتقار إلى الموارد. فالسجون مكتظة والجهاز القضائي عاجز عن التعامل مع عدد المحتجزين الذين ينتظرون محاكمتهم. ولا يزال يوجد حوالي ٥٠٠ شخص على قائمة المحكوم عليهم بالإعدام. وللتخفيف من المتأخرات المتراكمة، صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قانون يمنح محاكم الدرجة الأولى السبع عشرة اختصاص الحكم في القضايا الخطيرة. وأشارت الحكومة إلى أنها بصدد استعراض الإفراج المشروط عن حوالي ١٠٠٠ شخص في تلك القضايا. كما جرى تدريب حوالي ٧٧ من الخبراء الاستشاريين لتسريع عجلة المحاكمات. ولقد جاء تأثير هذه التدابير محدوداً، وإن كان إيجابياً، الأمر الذي يعزى بشكل خاص إلى الصعوبات المتمثلة في توظيف القضاة وتدريبهم، مع الحرص وفقاً للقانون على التوازن الإثني والجنساني.

### ٣ - التعمير والتنمية

٣٩ - سلّم اتفاق أروشا بالحاجة إلى معالجة مشاكل الافتقار إلى التكافؤ في الحصول على الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لذا فقد وضع الاتفاق تدابير تتعلق بالمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية وإصلاح الأراضي وعودة اللاجئين والمشردين. وقد جرى بالفعل أو يجري اتخاذ بعض التدابير، ومنها: إنشاء آلية لاستقبال اللاجئين والمنكوبين (المتضررين من الحرب)؛ وتشكيل لجنة وطنية لتأهيل المنكوبين وتأسيس صندوق وطني للمنكوبين؛ وتشكيل اللجنة الفرعية لشؤون الأراضي التابعة للجنة الوطنية لتأهيل المنكوبين لكي تتخذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بشؤون الأراضي وتمد الفئات المستضعفة بمساعدة خاصة. أما المجالات التي شملها الاتفاق والتي لم تعالج بعد فهي: إعداد خطط للتعمير المادي والسياسي، والتنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، والتعمير الطارئ، وتشكيل وحدة للتنمية والتعمير. علماً بأن وضع هذه الخطط ضروري لاستدامة العملية السلمية على المدى الطويل.

٤٠ - وفي منتدى الشركاء في التنمية، المعقود في بروكسل يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تعهد المانحون بالتبرع بحوالي ١,٠٣ بليون دولار لمساعدة بوروندي خلال فترة من سنوات ثلاث، فإن الضرورة تحتم صرف هذه المبالغ بأسرع وقت ممكن.

ولهذه الغاية، اتفقت الأطراف المعنية على عدد من آليات المتابعة، بما في ذلك تشكيل لجنة للمتابعة ترأسها الحكومة وتتألف من أعضاء مجتمع المانحين الدولي.

#### ٤ - إصلاح القطاع الأمني

٤١ - اتفق الأطراف، بموجب اتفاق أروشا، على تشكيل القوات البوروندية الوطنية الجديدة للدفاع والأمن، وشرطة بوروندي الوطنية وجهازا للاستخبارات العامة، والتي يحدد القانون الأساسي تشكيلها وتنظيمها وتدريب عناصرها وشروط خدمتهم ووظائفهم. وقد أُنْفِقَ على أن يحدد مجلس الشيوخ فترة لا يؤخذ خلالها أكثر من ٥٠ في المائة من عناصر القوات الوطنية للدفاع والأمن، وشرطة بوروندي الوطنية من أي مجموعة إثنية واحدة. كذلك اتفق الأطراف على تسريح عناصر القوات المسلحة البوروندية والمحاربين في الأحزاب والحركات السياسية المسلحة على أساس قائمة بالأسماء وطبقا لمعايير محددة؛ ومن المزمع دمج جميع العناصر المسلحة الأخرى في القوات الوطنية الجديدة للدفاع والأمن.

٤٢ - وعملا باتفاقي وقف إطلاق النار المؤرخين ٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وافق المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (أندايبكنغوروكي) وقوات التحرير الوطنية (موغابارابونا) والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) على اتفاق أروشا والمبادئ الواردة فيه بخصوص إصلاح القطاع الأمني. وقد تضمن الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، الذي أبرم مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اتفاقا تقنيا بشأن القوات يشتمل على اتفاق أكثر تفصيلا عن إصلاح القطاع الأمني تشكل بموجبه الحركة ٤٠ في المائة من ملاك كبار الضباط. أما نصيب المجلس من ضباط الصف والجنود فيتحدد تبعا لحجم القوات بعد اكتمال عملية تجميعها، مع المحافظة دوما على التوازن الإثني بنسبة ٥٠ إلى ٥٠. أما الشرطة الوطنية فقد أُنْفِقَ أن يرتكز هيكلها العام على مبدأ ٦٥ في المائة لقوة الحكومة الانتقالية و ٣٥ في المائة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا). كما أُعِيدَ التأكيد على دمج الدرك في الشرطة ونزع سلاح الميليشيات بإشراف البعثة الأفريقية في بوروندي حالما تبدأ عمليتا التجميع والإيواء.

٤٣ - وفقا للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، تم تعيين هيئة الأركان المشتركة للقوات الوطنية للدفاع والأمن، التي تعمل على إعداد خطة لدمج القوات المسلحة. وفي الوقت المناسب، سوف تحل محل قوة الحماية المقدمة من جنوب أفريقيا (انظر الفقرة ٦٠) قوة حماية قوامها ١ ٢٠٠ فرد لحماية كبار الشخصيات والمؤسسات الحكومية، وهي تخضع حاليا

للتدريب. ويعتزم الأطراف كذلك تشكيل كتيبة متكاملة من ٨٠٠ فرد (من جميع الرتب) لأغراض أمنية. وبتشكيل القوات الوطنية للدفاع والأمن، أعلنت الحكومة الانتقالية عن اعتزامها دمج جميع العناصر المؤهلة في القوات المسلحة، بحيث يصبح حجمها مبدئياً ٦٦ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ فرد يجري تسريحهم بمعدل ١٤ ٠٠٠ في السنة على مدى أربع سنوات، وبحيث يبلغ حجمها في نهاية المطاف حوالي ٢٥ ٠٠٠. وقد اعتمد هذا النهج باعتباره تدبيراً أمنياً نظراً إلى افتقار المحاربين المسرحين وعناصر القوات المسلحة البوروندية حالياً إلى الفرص الاقتصادية وفرص العمل.

٤٤ - وتيسيراً لعملية الإدماج، شكلت الحكومة لجنة وطنية للتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج والأمانة التنفيذية. وبناء على طلب الحكومة، يقدم البنك الدولي مساعدة مالية وتقنية للتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في بوروندي ضمن إطار البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا السياق، شكل البنك الدولي لجنة تنسيق معنية بالتسريح وإعادة الإدماج تتألف من الأطراف المعنية الرئيسية بما فيها الجهات المانحة والوكالات التابعة للأمم المتحدة والحكومة الانتقالية والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي وهي تجتمع بانتظام. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، أتمت اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج إعداد برنامج وطني للتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بتكلفة مقدارها ٨٤,٤ مليون دولار أمريكي. ويتوقع تمويل هذا البرنامج من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للبنك الدولي للبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج ومن الجهات الثنائية. ومن المقرر أن يعرض البنك الدولي على مجلسه في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ منحة مقترحة من المؤسسة الإنمائية الدولية دعماً للبرنامج.

٤٥ - وأشارت بعثة التقييم إلى ضرورة بذل جهد كبير لتوعية كافة شرائح المجتمع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الفئات المتأثرة بها مباشرة والأطراف المتوقع منها توفير الدعم لها. ولئن كانت خطة الحكومة الرامية إلى دمج جميع العناصر المؤهلة في جيش موسع مؤقتاً ثم تسريحها تدريجياً خطة مقبولة، فإن ما نقل من مناقشات حول مسألة ما إذا كانت تلك العناصر قد لا تترع أسلحتها قبل إدماجها، يبعث على القلق. فمن شأن تدبير من هذا القبيل أن يحول دون تكوين بنية متكاملة حقاً للإمساك بزمام الأمور وضبطها، مما يزيد من خطر العودة إلى أعمال القتال. ولذلك، من اللازم على الأقل التحقق من وضع تلك العناصر قبل دمجها في الجيش ورصد أنشطة الوحدات العسكرية المدججة ووضع نظام صارم لتسجيل الأسلحة. وقد تستحق هذه الجماعات مساعدة محدودة لإعادة إدماجها في إطار البرنامج الوطني للتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

٤٦ - وكانت الحكومة البوروندية قد أنشأت، في خضم الصراع، قوة تعرف باسم "حراس السلام" وهي عبارة عن ميليشيات أهلية، فضلا عن ميليشيات أخرى تعمل في بوجومبورا ومدن أخرى. وقد شكلت هذه المجموعات، التي يبلغ عددها أو ينيف على ٣٠.٠٠٠ عنصر، لحماية جماعاتها المحلية من هجمات المتمردين، ومن المقرر أن تقوم الحكومة، بموجب الاتفاق، بتسريحها ونزع أسلحتها. وفيما تجري مناقشة طرائق نزع أسلحتها، تباشر عملية تسريح الأطفال من القوات المسلحة البوروندية وحراس السلام تحت رعاية اليونيسيف.

٤٧ - وتضطلع بمعظم مهام الشرطة في بوروندي أربع مؤسسات مختلفة هي: قوات الدرك التابعة لوزارة الدفاع؛ والشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل؛ وشرطة الأمن العام وشرطة الجو والحدود والأجانب التابعتان لقسمين مختلفين في وزارة الأمن العام. ويتولى حوالي ١٨٩ ٧ فردا الاضطلاع بمهام الشرطة الرئيسية في بوروندي مع اختلال كبير في التمثيل الجنساني والعرقي. ولئن كانت قوات الدرك تابعة في الوقت الحالي لوزارة الدفاع، فإنها مسؤولة بصورة رئيسية عن حفظ القانون الداخلي والنظام الداخلي ومن المزمع دمجها في الشرطة.

٤٨ - وقد تقرر، بموجب اتفاق أروشا وما تلاه من اتفاقات أخرى لوقف إطلاق النار، توحيد جميع عناصر الشرطة، بما في ذلك قوات الدرك، تحت لواء وزارة الأمن العام. ومن المقرر أن يعد رئيس لأركان الشرطة المندمجة، عند تعيينه، استراتيجية شاملة لتكوين قوة شرطة وطنية من المزمع أن يكون قوامها ٢٠.٠٠٠ فرد.

## ٥ - الانتخابات

٤٩ - تنتهي الفترة الانتقالية، بموجب اتفاق أروشا، بانتخاب رئيس جديد انتخابا غير مباشر بأغلبية ثلثي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. ولا يحق لأي من رئيسي الدولة في الفترة الانتقالية - بيير بويويا ودوميتيين اندايزي - أن يترشح للرئاسة في الانتخاب الأول. ومن المتوقع أن يجري التصويت الشعبي على دستور ما بعد الفترة الانتقالية وأعضاء المجالس المحلية الجديدة والجمعية الوطنية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية. ويمثل تنظيم انتخابات ذات مصداقية أحد أعظم التحديات السياسية والعملية في المستقبل، إذ لم يبق إلا ثمانية شهور على انتهاء الفترة الانتقالية. وقد أبلغ الرئيس بعثة التقييم أن الحكومة الانتقالية تعزم أن تطلب رسميا إلى الأمم المتحدة المساعدة في إعداد هذه الانتخابات وتنظيمها. وعممت الحكومة الانتقالية مشروع جدول زمني لتنظيم الانتخابات ينص على إجراء استفتاء دستوري في

حزيران/يونيه، وانتخابات في المقاطعات في تموز/يوليه، وانتخابات جماعية في آب/أغسطس، تليها انتخابات تشريعية وانتخابات رئاسية في تشرين الأول/أكتوبر.

٥٠ - ولانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية التي تتألف من مائة مقعد، نص اتفاق أروشا على تبني نظام تمثيل نسبي يستند إلى سكان كل إقليم من أقاليم بوروندي السبعة عشر واعتماد قوائم المرشحين المغلقة (التي حددها الأحزاب). ويجب أن تراعى القوائم التوازن العرقي والجنساني بحيث لا يمكن أن ينتمي إلى نفس الفئة العرقية إلا ٢ من كل ٣ مرشحين في القائمة ويجب أن يكون مرشح واحد على الأقل من كل ٥ مرشحين امرأة.

٥١ - ولم يتم بعد اعتماد إطار قانوني للانتخابات ويجب إكماله لمواصلة التخطيط الانتخابي. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أحال الرئيس مشاريع مقترحات بشأن دستور ما بعد الفترة الانتقالية، والقانون الانتخابي، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون إعادة تنظيم الإدارة الجماعية، إلى جميع الأحزاب السياسية وحركات التمرد السابقة لاستعراضها والتعليق عليها. وعقد اجتماع للمتابعة في ٢ آذار/مارس، ويتوقع أن يعقد اجتماع آخر في ١٥ آذار/مارس.

٥٢ - وإلى جانب اعتماد التشريعات اللازمة، ثمة عدد من الأعمال التحضيرية الأخرى التي ينبغي الاضطلاع بها، تشمل تنظيم حملة للتربية الوطنية، وتسجيل الناخبين، وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة. ومن المقرر إنشاء لجنة دستورية في الجمعية الوطنية لمراقبة أطوار عملية اعتماد القوانين اللازمة. ومن بين التحديات الأخرى تحول الجماعات المسلحة إلى أحزاب سياسية ومنح حق التصويت للاجئين والمشردين داخليا. وينص الدستور الانتقالي على أن الجماعات المسلحة لا يمكنها أن تتحول إلى أحزاب سياسية إلا بعد اكتمال عملية تجميع المقاتلين. غير أن هذه العملية، التي تندرج ضمن مسؤولية الحكومة الانتقالية، تتعثر في الوقت الحالي. وينبغي أيضا أن تعالج مسألة أهلية اللاجئين للتصويت وتسجيل الناخبين من المشردين داخليا.

٥٣ - وأبلغ الرئيس بعثة التقييم بعزمه القوي على إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني المتوخى في اتفاق أروشا وتذليل جميع العقبات التي تحول دون الامتثال للاتفاق بفضل إرادة كافة المشاركين في العملية. بيد أن ثمة مقاومة شديدة في بعض الدوائر لإجراء الانتخابات المزمعة بدعوى أن الشروط المواتية لإجرائها لا تزال غير مستوفاة ومن هذه الشروط سن قانون انتخابي، وإنشاء سلطة انتخابية مستقلة، وتسجيل الناخبين داخل البلد وخارجه. ورغم ما حدد من آليات في اتفاق أروشا لإيجاد توازن بين الطائفتين العرقيتين التوتسي والهوتو على المستويين التشريعي والمحلي، فإن العديد من القادة ذوي النفوذ يعتبرون الإعداد للانتخابات فرصة لإبداء شواغلهم بشأن التناسب في السلطة بعد الفترة الانتقالية.

٥٤ - وقد ذكرت بعثة التقييم مرارا بأن أعمال العنف قد أعقبت الانتخابات المتعددة الأحزاب التي جرت في عامي ١٩٦٢ و ١٩٩٣، وبأن ثمة تخوفا عاما من تجدد وقوعها. وأشارت عدة أحزاب بوروندية إلى عدم توافر الترتيبات الأمنية الكافية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

### ثالثا - الدعم الدولي للعملية السلمية

#### ألف - مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

٥٥ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، الذي يرأسه حاليا ممثلي الخاص، برهانو دينكا، في عام ١٩٩٣ لدعم المبادرات الهادفة إلى دعم السلام والمصالحة في ذلك البلد. ويتعاون ممثلي الخاص تعاوننا وثيقا مع المبادرة الإقليمية التي تتولى زمامها أوغندا والتي تعتبر ضرورية للمضي قدما بالعملية السلمية. ويتعاون أيضا تعاوننا وثيقا مع الطرف الميسر، بقيادة نائب رئيس جنوب أفريقيا يعقوب زوما، في جهوده من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار.

٥٦ - علما بأن لجنة رصد التنفيذ المكلفة بموجب اتفاق أروشا بمتابعة التنفيذ التام لجميع أحكام الاتفاق ورصده ومراقبته وتنسيقه، تباشر أعمالها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ برئاسة الأمم المتحدة. وقد عقدت اللجنة دورتها السابعة عشرة في الفترة من ١٠ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وواصلت خلالها الضغط من أجل إحراز تقدم في إقرار دستور ما بعد المرحلة الانتقالية والقانون الانتخابي.

٥٧ - وأنشئت اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار، وهي هيئة فرعية تابعة للجنة رصد التنفيذ، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، لتنسيق القضايا العسكرية المتصلة بتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار وحلها. ولا يزال التفاوض بشأن خطة مشتركة للعمليات تحدد المبادئ والإجراءات التفصيلية للجوانب التقنية لتزع أسلحة المقاتلين وتسليحهم، يمثل إحدى المهام الرئيسية الموكلة إلى اللجنة. ولهذا الغاية، زار ممثلون من الأحزاب والحركات السياسية المسلحة المشاركة في اللجنة، في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، موقعي مركزين من مراكز التسريح و ١١ منطقة من مناطق تجميع المقاتلين قبل نزع أسلحتهم ووافقوا عليها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، باشرت اللجنتان الفرعيتان التابعتان للجنة المعنيتان بالاتفاق التقني بشأن القوات ونزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أعمالهما بتعيين رئيسين لهما:

## باء - البعثة الأفريقية في بوروندي

٥٨ - كما أهدت في تقريره الأخير، قام الاتحاد الأفريقي، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بإنشاء بعثة لحفظ السلام في بوروندي لتوفير الأمن اللازم لتجميع المقاتلين والمساعدة في عملية تسريح الجماعات المسلحة ونزع أسلحتها وإعادة إدماجها. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، كان قوام البعثة الأفريقية ٥٢٣ فردا و ٤٣ مراقبا عسكريا.

٥٩ - ولا تزال البعثة الأفريقية تحرس موقعا لتجميع المقاتلين في مويانجي (بإقليم بوبانزا) أيوي حوالي ٢٠٠ من المقاتلين من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (اندياكنغوروكي) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (موغابارابونا). وعلاوة على ذلك، نشرت البعثة الأفريقية قدر استطاعتها أفرقة من المراقبين العسكريين حول المناطق المعدة لتجميع المقاتلين قبل نزع أسلحتهم، والتي يبلغ عددها ١١ منطقة.

٦٠ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن حكومة جنوب أفريقيا قد قدمت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ قوة محايدة للحماية توفر الأمن للشخصيات والزعامات السياسية البوروندية العائدة من المنفى لتمكينها من المشاركة في العملية السلمية. وتعمل جنوب أفريقيا على تقليص هذه القوة تدريجيا وتتوقع أن تسحبها بالكامل عندما تنشأ وحدة بوروندي مشتركة للحماية وتباشر أعمالها.

٦١ - وساهم وجود البعثة الأفريقية في تركيز الاهتمام على الحالة في بوروندي، وتحقيق الاستقرار فيها، ووفر الثقة للجماعات المسلحة للبدء في عمليتي التجميع والإيواء. بيد أن البعثة عانت من نقص شديد في الأموال والدعم السوقي اللذين توفرهما البلدان المانحة طواعية. وبالموازاة مع بعثة التقييم، عمل خبراء من الاتحاد الأفريقي ومن الأمم المتحدة معا في بوجومبورا لتحديد القدرات الحالية للبعثة الأفريقية واحتياجاتها في المستقبل والجهات المساهمة بقوات فيها. ولاحظوا أن القيود المالية والسوقية التي تعمل في ظلها البعثة الأفريقية تمنعها من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا. ولاحظوا أيضا أنه على الرغم من اقتراب الإفراج عن المبلغ الذي تعهد به الاتحاد الأوروبي ومقداره ٢٥ مليون يورو، فإن تلك الموارد ستوجه لمجالات محددة في الميزانية لأن مصدرها هو الغلاف الإنمائي وأن عددا من الاحتياجات السوقية ستظل قائمة.

٦٢ - ورغم المشاكل المالية التي ابتليت بها البعثة الأفريقية منذ البداية، فإنها اضطلعت بولايتها في بوروندي على أعلى مستوى ممكن. إذ قامت بدور رئيسي في توفير جو يسوده الأمن ومساعدة الأطراف على إحراز تقدم في عملية نزع أسلحة المقاتلين. وتعاونت البعثة

الأفريقية تعاوننا وثيقا مع شركائها في الميدان الذين أعربوا كلهم عن امتنانهم لها لما قدمته لهم من مساعدة. لكن، وفي ضوء القيود المالية والسوقية المشار إليها أعلاه، طلب الاتحاد الأفريقي أن تتولى الأمم المتحدة مهام البعثة الأفريقية.

## رابعا - إمكانية تعزيز دور الأمم المتحدة في بوروندي

٦٣ - خلصت بعثة التقييم، استنادا إلى الإرادة السياسية القوية التي أبدتها الأطراف بإعراهما عن استعدادها للتعاون بروح من المصالحة الوطنية، والتقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن، أنه من الممكن توسيع دور الأمم المتحدة لتقديم الدعم اللازم لتعزيز العملية السلمية. وفي ضوء الحالة الاقتصادية الخاصة في بوروندي وعلاقتها بالأسباب الجذرية للصراع، ينبغي أن يتواكب تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام مع إيجاد فرص متكافئة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما للأشخاص المحرومين من حقوق المواطنة، ولا سيما حق التصويت.

٦٤ - ومن المقرر انتخاب حكومة جديدة في بوروندي بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وهو الموعد الذي ستنتهي فيه العملية الانتقالية المحددة في اتفاق أروشا. وثمة الكثير مما ينبغي إنجازه قبل حلول ذلك الموعد. وأقترح أن تشكل البعثة الأفريقية قلب العنصر العسكري ويشكل مكتب موسع للأمم المتحدة في بوروندي قلب العنصر المدني في عملية للأمم المتحدة في بوروندي؛ إذ سيتيح ذلك بدء أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام فور إقدام مجلس الأمن على إنشاء العملية. ويعتبر بوروندي بلدا صغيرا به عدد من الأطراف الفاعلة المهتمة المستعدة للمساعدة في العملية السلمية. واستنادا إلى هذه العوامل، ستنشر البعثة المقترحة في المناطق الرئيسية، وستكون لديها قدرة على المواجهة السريعة لأي تطورات تحصل على أرض الواقع.

٦٥ - وسيؤسس العملية ممثل خاص للأمين العام يساعده من يلزمونه من خبراء لتيسير تنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق أروشا المشار إليها أدناه. وسيؤسس الممثل الخاص لجنة رصد التنفيذ وستقدم اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار تقاريرها مباشرة إلى قائد القوة.

٦٦ - وينبغي أن تتعاون الدوائر الإنسانية والإنمائية تعاوننا وثيقا مع عملية حفظ السلام لكفالة اقتران التحسن الحاصل على المستوى الأمني بجني السكان لفوائد ملموسة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وسيكون من الضروري، للحفاظ على الاستقرار في البلد على المدى الطويل، تنسيق المساعدة على الإدماج وجهود التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنويع الاقتصادي للتخفيف من الضغوط على الأراضي. وفي ضوء الحاجة البادية إلى اقتران الدعم الاقتصادي بالدعم في مجال حفظ السلام، أتوقع أن يعمل نائب الممثل الخاص منسقا

مقيما للأمم المتحدة ومنسقا للشؤون الإنسانية في آن واحد. وسيتولى الممثل الخاص للأمين العام أيضا مسؤولية كفالة أمن جميع موظفي الأمم المتحدة في بوروندي وسيعمل بوصفه المسؤول المعين.

## ألف - العنصر العسكري

٦٧ - تتمثل أولى أولويات بعثة الأمم المتحدة في بوروندي، المقترح إنشاؤها، في تولي وتعزيز المهمة التي تقوم بها البعثة الأفريقية في بوروندي. وسوف تقوم البعثة بالرصد وكفالة الأمن في مواقع التجمع قبل نزع السلاح، وجمع الأسلحة وتأمينها، وتدمير الأسلحة والذخائر غير المستقرة. وسوف ترصد البعثة أيضا معسكرات القوات المسلحة البوروندية وأسلحتها الثقيلة، وسوف تشارك في أفرقة الاتصال المشتركة التابعة للجنة المشتركة المعنية بمراقبة وقف إطلاق النار، لرصد قيام الحكومة الانتقالية بتزج سلاح الميليشيات وحلها.

٦٨ - وستتولى البعثة مهام أخرى منها حماية أفراد الأمم المتحدة ومعداتها؛ وتيسير حرية حركة موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية؛ وحماية المدنيين، لا سيما اللاجئين العائدين والمشردين داخليا، في مناطق انتشارها وحسب قدراتها؛ ومساعدة السلطات المحلية على توفير الأمن الداخلي وتقديم الدعم خلال العملية الانتخابية. وسوف تقوم البعثة، دعما لعملياتها، ببعض الأنشطة لإزالة الألغام. وسوف يرصد المراقبون العسكريون للبعثة انتهاكات وقف إطلاق النار ويبلغون عنها، وسوف يجمعون المعلومات عن شحنات الأسلحة غير القانونية وعن عبور الجماعات المسلحة الحدود، وذلك بالتنسيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عند الاقتضاء.

٦٩ - وستُنشر القوات القادمة، بعد فترة إدماج أولية في بوجومبورا، لتعزز وحدات البعثة الأفريقية في بوروندي السابقة. ومع تحسن الحالة الأمنية، سيتسع نطاق عمليات القوة ليشمل منطقة سيبيتوك الأكثر حساسية. وبعد اكتمال عمليات نزع السلاح، قد يتطلب الأمر إعادة نشر الكتائب وتوسيع نطاق عملياتها. وسوف يُنشر مراقبو البعثة في أفرقة من ٤ إلى ٦ أفراد، حسب المهمة والموقع، وسيبلغ عدد الأفرقة ما بين ٢٠ و ٣٠ فرقة. وسوف تدعم الأفرقة في البداية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في أماكن منها مراكز نزع السلاح للجماعات المسلحة، ورصد بقاء القوات المسلحة البوروندية في ثكناتها. وسوف ينتشر المراقبون العسكريون أيضا على الحدود مع جمهورية تنزانيا المتحدة، لا سيما في ماكامبا، وروبيجي، وموينغا حيث سيعود معظم اللاجئين. وسوف تكون من مهام المراقبين العسكريين القيام، قدر الإمكان وبالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، برصد تدفق الأسلحة غير المشروع عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك بحيرة

تنجانيقا. وتبعاً للحالة الأمنية السائدة، سُنشِر فريق من المراقبين العسكريين في مقاطعة سيبيتوك لرصد تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود.

٧٠ - ومثلما ورد أعلاه، من المتوقع أن تتكوّن كتيبة من قوات بوروندي المسلحة ومن قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) لتكوّن العناصر الأولى لقوة الأمن والدفاع البوروندي الجديدة. وستقيم البعثة اتصالاً وثيقاً مع هذه القوة وسترصد عملياتها لكفالة امتثالها لروح اتفاق أروشا.

٧١ - ونظراً لحجم بوروندي وحالة البلد الأمنية، فإن القيام بالمهام المحملة أعلاه سيطلب قواماً لا يقل عن حوالي ٦٥٠ ٥ عسكرياً، منهم خمس كتائب من المشاة، و ٢٠٠ مراقب عسكري، و ١٢٥ من مسؤولي أركان المقر. ومن العناصر اللازمة، وحدة نقل جوي قادرة على نقل سرية؛ وعنصر نقل؛ ووحدات مهندسين؛ ووحدة بحرية؛ ووحدة طبية من المستويين الثاني والثالث؛ ووحدة شرطة عسكرية؛ وفرقة قوات خاصة. وسوف يكون لمقر قوة البعثة هيكل لواء يوجد مقره في بوجمبورا وكتائب في أربع مناطق عمليات، هي بوبانزا، وجيتيغا، وماكامبا، وسيبيتوك، إضافة إلى بوجامبورا. وستتبادل البعثة أيضاً موظفي اتصال مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وسوف تتبادل البعثتان المعلومات العسكرية مع التشديد على المعلومات عن تحركات العناصر المسلحة والاتجار بالأسلحة عبر الحدود.

٧٢ - ونظراً للحالة الأمنية السائدة في الميدان، وبقاء إحدى الجماعات خارج العملية، واستمرار الاقتتال من حين إلى آخر، من المستصوب أن تُنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقاً لقواعد اشتباك صارمة. ومن الاحتياجات الأساسية أيضاً، إنشاء قوة "مستقبلية". وستنظر الأمانة العامة في تلك الاحتياجات وستتصل بالدول الأعضاء لوضع معايير لتلك القدرة.

## باء - الشرطة المدنية

٧٣ - ستكون الحكومة الانتقالية التي التزمت بإنشاء شرطة وطنية فعالة بحاجة إلى قدر كبير من التخطيط والتدريب والدعم بالمعدات. ونجاح هذا البرنامج ضروري لمواصلة الجهود المبذولة لتعزيز الجهاز القضائي والإصلاحات وإنشاء نظام أمني عادل ومتوازن في البلد.

٧٤ - ولذلك ستكون بعثة حفظ السلام بحاجة إلى عنصر من الشرطة المدنية يُكلّف بوضع خطة شاملة لإدماج وتطوير شرطة بوروندي الوطنية. وستقدم هذه العناصر أيضاً المساعدة في تخطيط وتنفيذ برنامج تدريبي للشرطة، عن طريق وضع المناهج التدريبية، وفحص

المرشحين، وتدريب المدربين. وسوف تساعد الحكومة على تعبئة الدعم من المانحين لتنفيذ المجالات المستهدفة في الخطة وتقديم خدمات الرصد والمشورة إلى الشرطة الوطنية في أداء مهامها. وسيدعم عنصر الشرطة المدنية تنفيذ تلك الأنشطة، بالتعاون والتنسيق عن كثب مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، ومع المانحين وأصحاب المصلحة المحليين.

٧٥ - وسيلزم ١٢٠ فرداً من الشرطة المدنية لتنفيذ البعثة المهام المقترحة للشرطة المدنية، بما في ذلك ١٠ من أركان المقر، و ٢٥ مدرباً، و ٨٥ مستشاراً/مراقباً. وسيُنشر المستشارون/المراقبون في ١٦ مقاطعة (حوالي ٥ لكل مقاطعة)، وكذلك في بوجمبورا.

## جيم - إصلاح قطاع الأمن وعنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين

٧٦ - لا يزال إصلاح قطاع الأمن يتطلب عملاً كثيراً. وفي حين قررت الحكومة الانتقالية إدماج جميع العناصر المسلحة في قوة الدفاع الوطني وقوات الأمن الجديدة، وفي الوقت الذي بدأت فيه هيئة الأركان العسكرية استعراض الاحتياجات ذات الصلة، لا يزال يتعين اتخاذ عدد من القرارات بشأن إصلاح قطاع الأمن، والشروع في التخطيط التفصيلي الفعلي. وأجرت بعثة التقييم مناقشات متعمقة مع عدة مانحين أعربوا عن اهتمامهم بدعم الحكومة في هذا المجال.

٧٧ - وأنشأت الحكومة الانتقالية الهياكل المؤسسية اللازمة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، بمساعدة برنامج البنك الدولي المتعدد المانحين للتسريح وإعادة الإدماج. وأنشأت أيضاً اللجنة الوطنية لتنسيق سياسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، وأمانة تنفيذية مسؤولة عن العمل التنفيذي. وفي حين بلغ التخطيط لترع السلاح والتسريح مرحلة متقدمة، فإن بعض جوانب تنفيذهما لم تكتمل بعد. يُضاف إلى ذلك أن التخطيط لإعادة الإدماج، وهو عنصر لا بد منه لاستتباب السلم والأمن، لم يبدأ بعد بجدية. وينبغي لذلك التخطيط أن يأخذ في اعتباره الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال.

٧٨ - وفي ضوء ما تقدم، من المعترف أن يجري إصلاح القطاع الأمني وتنفيذ عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، بخبرات عسكرية ومدنية، لمساعدة بوروندي وشركائها الدوليين في تنسيق الجهود ووضع خطط لدعم العملية استراتيجياً. وفي حين سيتمثل دور البعثة فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني في تيسير التفاوض بشأن الخطة وتعبئة الموارد، ستقدّم المساعدة التنفيذية على أساس ثنائي. وفيما يتعلق بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، سيساعد ذلك العنصر في الانتهاء من وضع

الخطط وفي دعم تنفيذ العملية، بالتعاون مع الجهود الجارية، لا سيما جهود اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأمانتها التنفيذية واللجنة المشتركة المعنية بمراقبة وقف إطلاق النار. وينبغي لتلك الخطط أن تراعي الصلات الإقليمية، بما في ذلك ضرورة إعادة أي مقاتل بوروندي موجود في الخارج إلى البلد، مع أفراد أسرته.

## دال - سيادة القانون والشؤون المدنية

٧٩ - ولا تزال هناك أعمال كثيرة يتعين إنجازها في إطار تنفيذ اتفاق أروشا في مجال الإصلاح التشريعي والمؤسسي اللازم لكفالة وجود قطاع قضائي مستقل ومتوازن. وقد اتفقت الأطراف في اتفاق أروشا على وضع بعض التدابير لكفالة الحكم الرشيد على جميع الصعد، وكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والمشاركة السياسية، لا سيما ما كان منها يركز على زيادة الفرص المتاحة للمحرومين.

٨٠ - وبما أن نجاح عملية السلام يتوقف جزئياً على تنفيذ تلك التدابير، يُقترح أن تدرج البعثة عنصراً متعلقاً بسيادة القانون والشؤون المدنية مكلفاً بتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن إصلاح الجهاز القضائي، وفقاً لاتفاق أروشا؛ وبالمساعدة في تعبئة التدريب والمساعدة المادية لقطاع القضاء؛ وبرصد تنفيذ الإصلاح المؤسسي على جميع الصعد، بما فيها صعيد المجتمع المحلي. وسوف يتضمن ذلك العنصر عدداً محدوداً من الخبراء القضائيين لتقديم المشورة إلى الحكومة وغيرها من النظراء في مجال الإصلاح القضائي، وكذلك عدداً محدوداً من خبراء المؤسسات الإصلاحية لتقديم المشورة في مجال بناء القدرات المتصلة بالمؤسسات الإصلاحية. وسوف يتضمن أيضاً موظفين للشؤون المدنية يرصدون ويبلغون عن تنفيذ الإصلاح الإداري والسياسي على الصعيد المحلي، ويساعدون في العملية الانتخابية.

## هاء - العنصر الانتخابي

٨١ - يمثل النقاش الذي دار مؤخراً بين الأحزاب السياسية وحركات التمرد السابقة والمجتمع المدني بشأن قانون الانتخابات وموعدها خطوة هامة نحو تنظيم انتخابات في الإطار الزمني المحدد في اتفاق أروشا. ومن المعتزم أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة على اختتام هذا النقاش في الوقت المناسب، بتقديم المشورة بشأن الخيارات المتاحة، وإيجاد خيارات جديدة، وتنظيم وإجراء الانتخابات.

٨٢ - ومن شأن التعجيل باكتمال النقاش واعتماد قانون انتخابي ووضع جدول زمني للانتخابات، أن يمكّن الأمم المتحدة من تقديم مساعدة أكبر على تنفيذ الأنشطة الانتخابية. وبدأت الحكومة الانتقالية، عن طريق وزارة الداخلية، الإعداد لإجراء الانتخابات وقدمت

إلى الأمم المتحدة قائمة بالاحتياجات المادية والمالية اللازمة للعملية. وبدأت أيضا مناقشات بشأن تحديد هوية المؤهلين للانتخاب. وأشارت الحكومة الانتقالية أيضا إلى أنها ستدرج تلك الاحتياجات في طلب رسمي بالمساعدة في العملية ستقدمه إلى الأمم المتحدة.

٨٣ - وتتمثل المهمة المقترحة للعنصر الانتخابي في القيام، بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين، بالتنسيق وتقديم المساعدة التقنية في الأنشطة الانتخابية، بما في ذلك التخطيط والدعم السوقي والمراقبة الدولية وعمليات التسجيل وفرز الأصوات.

## واو - عنصر حقوق الإنسان

٨٤ - يمثل تناول مسألة الإبادة الجماعية وحساسيات السكان بشأن تلك المسألة عنصرا أساسيا في عملية أروشا السلمية. ونظرا لما يجري من انتهاكات حقوق الإنسان، وقلة الحماية المتوافرة للسكان، ومناخ الإفلات من العقاب الذي لا يزال موجودا، يُعتمد أن تدرج البعثة عنصرا لحقوق الإنسان يقوم بالمهام التالية: الرصد والتحقق والإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد؛ والتدخل لدى السلطات المحلية والوطنية وتوعيتها بأهمية حماية المدنيين والفئات المستضعفة؛ والنهوض بحقوق المرأة والطفل وغيرهما من الفئات المستضعفة؛ وتوفير التدريب للقائمين بحفظ السلام ولعنصر الشرطة المدنية في العملية؛ وإدراج حقوق الإنسان وحماية المدنيين في إطار عمل البعثة عموما.

٨٥ - ومن المتوقع أن يستمر في الوقت الراهن وجود مفوضية حقوق الإنسان بشكل مستقل في بوروندي. وسوف تواصل المفوضية، بتعاون وثيق مع البعثة، الوفاء بمهامها في تقديم التعاون التقني في تعزيز حقوق المرأة والطفل وغيرهما من الفئات المستضعفة؛ وتنسيق المساعدة التقنية وإسداء المشورة في مجالي بناء القدرات وسيادة القانون، وكذلك تقديم المساعدة التقنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية؛ ودعم أنشطة المقرر الخاص في بوروندي؛ وإسداء المشورة إلى الفريق القطري للأمم المتحدة؛ ودعم إنشاء لجنة دولية للتحقيق القضائي ولجنة وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة. وسيشترك مكتب المفوضية في بوروندي والبعثة في تقديم الدعم إلى المرصد الوطني المعني بالإبادة الجماعية.

## زاي - عنصر الإعلام

٨٦ - كما هو الشأن في أي بعثة من بعثات حفظ السلام، ستكون ثمة حاجة إلى عنصر إعلامي قوي لتوفير مصدر موضوعي للمعلومات بشأن عملية السلام وشرح ولاية الأمم المتحدة والدور الذي تضطلع به للسكان. وبالنظر للانتخابات المقبلة، سيقوم العنصر أيضا بالتحقق من وصول الأحزاب إلى وسائل الإعلام على قدم المساواة وتطبيق مدونة السلوك

المتعلقة بالصحفيين. كما سيقدم عنصر الإعلام المساعدة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وغيرها من الأنشطة التي تضطلع بها البعثة ووكالات الأمم المتحدة في البلد.

٨٧ - وبسبب ندرة المواد الإعلامية المطبوعة ومعدل تعلم القراءة والكتابة الذي يبلغ ٣٥ في المائة تقريبا، فإن الإذاعة تشكل بدرجة كبيرة المنفذ الإعلامي الذي يمكن أن يصل إليه أكبر عدد ممكن من الجمهور. ونظرا للعدد الكبير نسبيا من محطات الإذاعة المستقلة في بوروندي، فمن المتوقع ألا يطلب من بعثة الأمم المتحدة في بوروندي أن تنشئ إذاعتها الخاصة، وإنما يتوقع بالأحرى أن تشتري حصصا زمنية للبث على المحطات الإذاعية المحلية. على أنه سيكون من المطلوب من البعثة أن تقيم مرافق لإنتاج المواد الإذاعية تكون مزودة بعدد كاف من الموظفين. وستكون البعثة مزودة أيضا بمعدات الفيديو لإرسال التسجيلات إلى وكالات الأنباء وإعداد المواد التي ستبث عن طريق محطات التلفزيون الوطنية ولأغراض أنشطة الاتصال. وفي هذا الصدد، سيكون موظفو الإعلام الدوليون والوطنيون متمركزين في المقاطعات لتغطية الأحداث لصالح الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة ونشر المواد الإعلامية على السكان المحليين.

## حاء - أنواع الخبرة المطلوبة الأخرى

٨٨ - سيضم مكتب الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) مستشارين في المسائل الجنسانية وحماية الطفولة، وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمسائل القانونية، فضلا عن الخبرة الضرورية لكفالة الصلة بين الأمن والتنمية الاقتصادية. وسيكفل مكتب الممثل الخاص تخطيط جميع أنشطة البعثة وتصريفها والإفادة عنها بطريقة متكاملة. وسيشمل العنصر السياسي للبعثة الخبرة السياسية الضرورية للتنسيق مع الحكومة الانتقالية والهيئة التشريعية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وغيره من المجموعات، ولدعم الممثل الخاص من خلال تحليل المعطيات السياسية والإبلاغ عنها. وسيتم اللجوء إلى مشاريع الأثر السريع لتلبية الاحتياجات الملحة في المناطق التي تنتشر بها البعثة.

## طاء - الجوانب الإدارية والسوقية

٨٩ - في ضوء مفهوم البعثة المقترح للعمليات، على النحو الموصوف أعلاه، سيجري نشر الجزء الأكبر من عنصر القوات والعنصر المدني على الجانب الغربي من البلاد وبصورة رئيسية في غرب جبال موغامبا. ونظرا لصغر حجم البلاد وجودة البنى الأساسية للطرق، سيكون

من الممكن دعم البعثة انطلاقاً من قاعدة مركزية وحيدة في بوجمبورا. ولهذا السبب ذاته، لن تكون ثمة حاجة إلى موجودات جوية تعبوية كبيرة. وفيما يتعلق بالعنصر العسكري للبعثة، سوف يجري إعادة تكليف البعثة الأفريقية في بوروندي وإعادة تنظيمها وتكاملتها حسب الاقتضاء لكي تستجيب لمعايير الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، ويتوقع أن تكون الوحدات متمتعة بالاكتمال الذاتي في جميع الفئات.

٩٠ - وسيخضع الدعم السوقي للمراقبة والإدارة في إطار خدمة متكاملة للدعم، حيث سيجري تجميع موظفي ومتطلبات الدعم العسكري والمدني تحقيقاً لأكبر قدر من الفعالية والكفاية. وستخضع خدمات الدعم لمراقبة مركز العمليات السوقية المشتركة. وسيكون المركز أيضاً نقطة لتنسيق الأنشطة السوقية مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وغيره من الوكالات الإنسانية والإغاثية.

## باء - نظام إدارة شؤون الأمن

٩١ - سيجري وضع الترتيبات الأمنية خلال الأيام الأولى للبعثة لكفالة تصريف أعمالها في ظل التقييد بمعايير الأمم المتحدة الدنيا لأمن العمليات في جميع الأوقات. وسيتم اختيار المواقع، وأماكن إقامة الموظفين، والمرافق، وطرق المرور العابر في ضوء الاعتبارات الأمنية أساساً. وستكتسي أنشطة التأهب والوقاية والتحديد الواضح للمسؤوليات الأمنية والملاك الملائم لموظفي الأمن أهمية جوهرية. وسيتم تأمين جميع المرافق، بما في ذلك قاعدة السوقيات، كما ستجري إقامة نظم للاتصالات لكفالة التنفيذ الفعال للإجراءات وفهمها من قبل جميع الأطراف المعنية.

٩٢ - وسوف تركز الترتيبات الأمنية في الميدان على نظام إدارة المعلومات خاضع لخلية مشتركة للتحليل تابعة للبعثة تمثل مهمتها في القيام بتصنيف البيانات، وتقييم القدرات، وتوفير تقييم للمخاطر والتهديدات المحتملة التي تواجه موظفي الأمم المتحدة. وسوف تُنشأ خلية لتدبير الأزمات في نطاق مركز العمليات المشتركة.

٩٣ - ويكتسي تدريب جميع موظفي المقر والموظفين المدنيين القادمين إلى البعثة طابعاً إلزامياً. وسيركز التدريب، علاوة على الإحاطة بالمعطيات الرئيسية المتعلقة بالبعثة، على المتطلبات الأمنية، ومعايير السلوك، والسلامة من الألغام الأرضية، ومراعاة الثقافة المحلية، ومواجهة الأخطار والإجهاد. وسيكون على الموظفين أن يكملوا ذلك التدريب قبل تحمل مسؤوليات البعثة.

## كاف - الأعمال المتعلقة بالألغام

٩٤ - لقد أُفيد عن وقوع ٢٣٠ من الإصابات المتعلقة بالألغام في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ووقوع ٨٠ إصابة أخرى في عام ٢٠٠٣. وتدل التقارير على أن المناطق الحدودية مع جمهورية تنزانيا المتحدة تعد أشد المناطق تلغيمًا في البلد، وهي المناطق التي يتوقع أن يمر عبرها الجزء الأعظم من العائدين. وفي انتظار إجراء المسوح الضرورية، تشير التقديرات إلى أن الألغام والذخائر غير المنفجرة لن تشكل في البداية سوى تهديد محدود بالنسبة لانتشار البعثة المقترحة، بيد أن خطر الدخول إلى مناطق خطرة قد يتفاقم بقدر ما يتسع انتشار أفراد حفظ السلام في شتى أرجاء البلد.

٩٥ - ورغم أن مسؤولية الأعمال المتعلقة بالألغام تقع أساسًا على عاتق السلطات الوطنية، فإن قدرات بوروندي في هذا المجال محدودة. ولذلك، تقوم دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة بإعداد برنامج يرمي إلى التقليل من خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة. فأما الهدف الأول للبرنامج، والذي يتعين تمويله في إطار ميزانية البعثة المقترحة، فيتمثل في توفير المشورة التقنية والرصد فيما يتعلق باحتياجات البعثة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. وأما الهدف الثاني، والذي يتعين أن يمول من التبرعات، فيتمثل في توفير المشورة التقنية، والمساعدة في التنسيق، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد الضرورية للجهود الوطنية والإنسانية فيما يتصل بالأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إعادة اللاجئين والمشردين داخليًا إلى أوطانهم.

٩٦ - ووفقًا للبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/22)، سيجري إنشاء مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام داخل مقر البعثة المقترحة. وسيقوم المركز بتسجيل وتجهيز المعلومات المتعلقة بالألغام وتنسيق العمليات، مع التركيز في البداية على التخطيط، وجمع المعلومات، والمشورة التقنية، وضمان الجودة، ودراسة حالات الطوارئ، وإزالة الألغام، والتثقيف بشأن مخاطر الألغام. وسيعمل المركز بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية وغير الحكومية المشاركة في تقديم الدعم لعمليات المساعدة الإنسانية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام.

## خامسا - الآثار المالية

٩٧ - ستصدر الآثار المالية للبعثة المقترحة قريبًا في شكل إضافة لهذا التقرير. ولذلك، فثمة حاجة إلى التعاون من أجل التخطيط والإعداد للانتشار المحتمل للبعثة وفقًا لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف.

٩٨ - وسيتم الوفاء بالاحتياجات الأولية من الموظفين والمعدات من خلال آليات الانتشار السريع، كمنخزون الاحتياطي الاستراتيجي وقائمة الانتشار السريع. وسيطلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية توفير المساعدة من أجل زيادة الكفاية وفعالية التكلفة، من دون الإخلال بقدراتها التنفيذية فيما يتعلق بولايتها.

## سادسا - الملاحظات والتوصيات

٩٩ - أحرز تقدم سياسي جوهري في إنهاء الأعمال القتالية داخل بوروندي. ولم يبق خارج العملية سوى واحدة من الجماعات المسلحة، والأطراف ملتزمون حقيقة فيما يبدو ببناء مستقبل يظله السلام. ولم يتح للبلد البتة فرصة لإحلال سلام دائم. بيد أن السكان البورونديين لا يزالون يعيشون في خوف. فهم يعيشون في خوف من الاعتداءات والفقير المدقع، وفي خوف من أن تسفر الانتخابات المقبلة عن حدوث فوضى، كما حدث في كل الانتخابات المتعددة الأحزاب في بوروندي منذ استقلالها. ومع ذلك، أرى أن بوسع المجتمع الدولي، من خلال تقديم المساعدة الملائمة والهادفة، معاونة بوروندي على تعزيز التقدم المحرز حتى الآن، والتحرك سلميا من خلال العملية الانتخابية، وتطبيق الإصلاحات الضرورية لتحقيق سلام واستقرار مستدامين، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع.

١٠٠ - وقد أحدث الاتحاد الأفريقي، بدعم من القوات المقدمة من إثيوبيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا، تأثيرا جوهريا في العملية السلمية داخل بوروندي. وكان نشر أفراد البعثة الأفريقية في بوروندي قبل إبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار عنصرا محوريا في تهيئة الظروف الضرورية أمام الأطراف للتخلي عن أسلحتها والدخول في العملية السياسية. وإني أشيد بالاتحاد الأفريقي والبعثة الأفريقية في بوروندي لما أبدياه من شجاعة وتصميم في تقديم المساعدة الضرورية على إحلال الاستقرار داخل بوروندي في وقت شك فيه آخرون في إمكانية نجاح العملية. بيد أنه، بالنظر إلى الصعوبات المالية والسوقية التي ما برح يواجهها الاتحاد الأفريقي، فإنه طلب الآن المساعدة من الأمم المتحدة على أن تحل محله وتقوم بتوسيع وجود عملية حفظ السلام التابعة لها داخل بوروندي. وقد لقي هذا الطلب دعما شديدا من حكومة بوروندي. وأرى أن الوقت قد حان الآن للاستجابة من قبل المجتمع الدولي.

١٠١ - إن استدامة السلام داخل بوروندي أمر ضروري للاستقرار على المدى الطويل داخل منطقة البحيرات الكبرى. وسوف تحدث المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة داخل بوروندي تأثيرا إيجابيا في الحالة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ثم تيسير عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك داخل بلدان مجاورة أخرى. لذا أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في الإذن بنشر عملية للأمم المتحدة متعددة الأبعاد لحفظ

السلام لدعم العملية السلمية داخل بوروندي. وسوف تتألف هذه العملية من عنصر عسكري، يستند إلى إعادة تكليف البعثة الأفريقية في بوروندي، بقوات قوامها الإجمالي ٦٥٠ فردا (من جميع الرتب)، منهم ٢٠٠ مراقب عسكري، و ١٢٥ من أركان المقر، فضلا عن عنصر مدني، سوف يستفيد من القدرات الراهنة لدى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ويتألف من عناصر شتى مبينة في الفرع رابعا أعلاه.

١٠٢- ومن المقرر أن تنتهي ولاية البعثة الأفريقية في بوروندي يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأن تُعقد الانتخابات قبل أقل من ثمانية أشهر. وإذا ما ارتأت الأمم المتحدة الاستجابة لدعوة الاتحاد الأفريقي وحكومة بوروندي لتقديم المساعدة في المراحل الختامية من العملية السلمية، لا سيما فيما يختص بتعزيز الحالة الأمنية، ينبغي أن يتخذ سريعا قرارا، من حيث المبدأ على الأقل، قبل ٢ نيسان/أبريل إن أمكن. وإني على يقين من أن أعضاء مجلس الأمن يدركون أن الاتحاد الأفريقي وشعب بوروندي بحاجة إلى أن يعرفا في الوقت الملائم ما إذا كان بوسعهما الاعتماد على الأمم المتحدة في مساعدتهما. وفي الوقت ذاته، فإنه إذا ارتأت المنظمة أن توسع نطاق دورها داخل البلد، سيلزم بذل جهد كبير في فترة حد قصيرة. وينبغي لمجلس الأمن أن يضع ذلك في الاعتبار لدى نظره في التوصيات الواردة في هذا التقرير.

١٠٣- إن اتخاذ قرار سريع سيكون من شأنه أن ييسر نشر القوات وعناصر الدعم الضرورية للإسراع بخطى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن وغير ذلك من الشروط المسبقة المتبقية لإجراء العملية الانتخابية. وبالنظر إلى تاريخ الانتخابات في بوروندي، أتكهن ببقاء القوة بالبلد بعد الانتخابات، ريثما يقل بوضوح خطر تجدد الصراع العرقي. لذا أقترح استعراض قوام القوة وولاية البعثة في غضون فترة ستة أشهر من إجراء الانتخابات.

١٠٤- وسوف يكون المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يقوم، بالتوازي مع أي عملية لحفظ السلام، بتوفير المساعدة الضرورية في مجالات إصلاح القطاع الأمني، والانتخابات، والحكم الرشيد، وإعادة الإدماج، والتنمية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، أدعو الأطراف البوروندية إلى أن تلتزم بالكامل بما أبرمته من اتفاقات وأن تضع الماضي وراء ظهرها. وستعطي الأولوية الأولى لقيام الحكومة وقوات التحرير الوطنية (رواسا) فوراً بوقف الأعمال القتالية وإجراء حوار بينهما، بغرض إتاحة إمكانية التوصل إلى وسائل يتفق عليها بشكل مشترك ترمي إلى إدخال هذه الجماعة في العملية السلمية. وإذا ما ارتأت مجلس الأمن الموافقة على عملية حفظ السلام المقترحة، ينبغي أن تُنشر القوات داخل منطقة فك الاشتباك بين الجانبين للمساعدة

على بناء الثقة بينهما. وحتى الآن، يتعين على قوات التحرير الوطنية والقوات الحكومية الامتناع عن إلحاق المزيد من المشقة والمعاناة بالسكان المدنيين.

١٠٥- وفي الوقت ذاته، يتعين على جميع الأطراف تكثيف ما تجر به من حوار والتواصل مع السكان من أجل تحقيق توافق في الآراء حول القضايا الهامة المتبقية المتعلقة بالانتخابات والتكامل العسكري. وإني أشجع الحكومة على أن تكفل إدراك البورونديين بشكل تام لشئ عناصر العملية السياسية. ويتعين على الحكومة، كي تتجلى في العملية الانتخابية إرادة الشعب الحقيقية، مواصلة الانفتاح في العملية السياسية والانخراط في حوار نشيط وتحقيق توافق في الآراء مع قطاعات السكان كافة.

١٠٦- وقد أحرز تقدم جوهري في بوروندي بشأن التخطيط لترح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. وشُكلت، بمساعدة البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، والبعثة الأفريقية في بوروندي، الهياكل الملائمة في الوقت الذي تقوم فيه الجماعات المسلحة بتجميع قواتها في مواقع ما قبل نزع السلاح. وإني أشجع الحكومة على إجراء حملة توعية نشيطة، كي يتوافر لدى جميع المقاتلين المعلومات الضرورية للاختيار الحر بين التسريح وإعادة الإدماج في قوات الأمن. واتفق مع وجهة نظر بعثة التقييم التي مفادها أن إنشاء جيش قوامه ما بين ٦٦ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ فرد يمثل، حتى كتنديبر مؤقت، عدداً جديداً كبيراً قياساً على حجم بلد مثل بوروندي. بل إنه سيكون هناك زعزعة أكبر للاستقرار ما لم تسلم جميع الفصائل أسلحتها.

١٠٧- ورغم ما أحرز من تقدم في كثير من المجالات، ما زال يتعين اتخاذ عدد من القرارات السياسية، لا سيما فيما يختص بإصلاح الجهاز القضائي والانتخابات. وعلاوة على ذلك، يتعين تعزيز القدرة المؤسسية لدى الحكومة على مواجهة التحديات المرتقبة، في الأجلين القصير والطويل على السواء. وينبغي كفالة الحكم الرشيد على جميع المستويات. ويتعين تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتنسيق التنفيذي على الصعيد الوطني وفيما بين الجهات المانحة الدولية داخل بوروندي. ومن المهم بوجه خاص الوفاء بالحاجة إلى إحداث المواءمة بين إعادة الإدماج والمساعدة الإنسانية على المدى القصير والإصلاح الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل. وينبغي للحكومة أن تعالج على وجه السرعة قضية إصلاح الأراضي بطريقة شفافة وصریحة.

١٠٨- وتمثل مسألة الإفلات من العقاب عنصراً محورياً في العملية السلمية. فما برح جميع الأطراف في الصراع البوروندي يرتكبون انتهاكات شنيعة لحقوق الإنسان و ضد القانون الإنساني الدولي. وهناك عدد من الخطوات يتعين على الحكومة اتخاذها في هذا الخصوص.

وهى عملية حساسة، لكن لا بد منها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل مع شعب بوروندي على إيجاد الطريق الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية. وأدعو حكومة وشعب بوروندي إلى الوفاء بالجانب المنوط بهما بروح حقيقية من المصالحة الوطنية الأصيلة للتغلب على أهوال الماضي وبناء مستقبل يظله السلام.

١٠٩- وختاماً، أود أن أهنئ دومتين اندايزي، رئيس حكومة بوروندي الانتقالية، وسلفه، بيير بويويا، على ما أبدياه من شجاعة في قيادة العملية الانتقالية. وأود أيضاً أن أشيد بمثلي الخاص، برهانو دينكا، وجميع أفراد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، والفريق القطري للأمم المتحدة، والدوائر الإنسانية، لما يقدمونه من إسهام في استعادة السلام إلى بوروندي. وأود أيضاً أن أشيد بالاتحاد الأفريقي وبعثته على ما حققاه من إنجازات رائعة في مجال إرساء الاستقرار داخل بوروندي، فضلاً عن بلدي المبادرة الإقليمية، أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وعملية التيسير التي قادتها جنوب أفريقيا، للدور الذي يضطلعون به في النهوض بالعملية السلمية.

